المنع والاعتراض على تدوين السيرة والسنة النبوية الشريفة خلال العهد الراشدي

م. م اشواق كريم حسين العقابي
جامعة ذي قار/ كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص:

لا يختلف اثنان في أن قصر المدة التي قضاها النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) ، لم تكن كافية لإلغاء المفاهيم القبلية والجاهلية والقيم الموروثة من العادات الجاهلية والبوية التي كان العرب يتمسكون بها كونها تمثل تراث الاباء والاجداد ، لهذا فبعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عادت هذه المفاهيم والقيم والافكار الى الوجود ، بل جاءت وعادت بصورة اشد عندما كثرت النصوص الدينية لخدمتها.

والمعروف أن الامامة هي منصب الهي ، واكدته السنة النبوية المباركة ، والامامة هي امتداد للنبوة، لذلك تصدى الائمة الاطهار (عليهم السلام) لكل حالات الانحراف الفكري التي حصلت بعد وفاة الرسول الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) خاصة ما حصل منها في العهد الاموي حين حرفت النصوص وزورت الاحاديث على لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لخدمة الاغراض السياسية ، وشمل هذا الانحراف كل مناحي الحياة ، وكل فئات المجتمع.

Abstract:

No doubt the time the prophet Mohammed (PBUH) spent to modify tribal and ignorant concepts, and traditional values Arabs inherited from ignorant Pre-Islamic era was not enough, since such traditions were heritage of Arabs' ancestors. That is why, following the death of the prophet (PBUH), such traditions came back to surface supported by religious texts in the same context.

It is known that imamate is a divine nomination confirmed by prosthetic line of conduct and an extension of prophecy. Therefore, immaculate Imams made a bold front to oblique ideologies followed the death of the prophet (PBUH), especially those ideologies of Ummayad era where prophetic texts got distorted and twisted for the sake of political ends. This distortion covered all life ways and people.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين ابي القاسم محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين.

من المآسي التي حلت بالإسلام هو تعرض سيرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وسنته الشريفة لتدخل الحكام والسلاطين ووعاظهم والتلاعب بها وتحريفها تارة وحذف ما لا يتلاءم مع اهوائهم تارة اخرى .

حيث اتبع هؤلاء الحكام والسلاطين ووعاظهم والمنتفعين منهم اتبعوا سياسة تدخلية واساليب ملتوية في لوي عنق الاحاديث وتزوير الروايات والاحداث وخلط الاوراق من اهل المنافع الدنيوية الرخيصة.

تتحمل السلطة تاريخيا ثم دينيا، وزر جمع ثم تدوين الأحاديث النبوية التي لم تثبت نهى صاحب الرسالة عليه الصلاة والسلام عن تدوينها، كما ثبت ايضا أن ابا بكر و عمر و عثمان ، وهم على رأس الدولة الإسلامية ، قد سلكوا مسلك يدعوا فيه ان المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وهذا الامر فيه لبس كبير ، وانهم حفظوا توصيته القائلة» : « لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن و من كتب عني غير القرآن فليمحه « (رواه مسلم) أما النص التالي الذي استندوا عليه فهو أشد وضوحا في تأكيد النهي النبوي عن كتابة الأحاديث ، لأنه علل سبب ذلك النهي، قال ابو هريرة : « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه و سلم و نحن نكتب الأحاديث، فقال ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا احاديث نسمعها منك. قال: « كتاب غير كتاب الله ؟ أتدرون ما ضل الأمم قبلكم ؟ إلاّ بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى «؟

يتضح من خلال هذين النصين انهم ارادوا ان يحسنوا صورة اصحاب السلطة ويجملوها بهدف التستر على العمل

السيء الذي اقترفوه وكم من حديث نسبه للرسول الاعظم (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو براءة عنه لكن هذا عمل المدلسين والمزورين الذين خانوا النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) مرتين مرة لانهم اخفوا الحقائق والمصاديق النبوية التي وردت في سيرته وثانياً اعدوا ذريعة لكل من هب ودب ليدلس ويزور ويختلق الاحاديث المكذوبة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) .

هنا يضع النبي يده على جناية التاريخ على فعل الوضعية البشرية في النص الخالص، و كيف كان المضمون الصافي لهذا النص يتضاءل بفعل الإضافة التي تأتي من الكتب بهوامشها المضمومة و شروحها المستفيضة ، فإذا بالحقيقة المطلقة النصيّة التي هي بطبيعتها بسيطة و قريبة ، وقد صارت أطروحة نظرية معقدة التركيب ، أو منظومة لاهوتية عسيرة الفهم ، أو لائحة تشريعية مكتظة بالتكاليف، أو صارت الى ذلك كله.

واكتست هذه النصوص بملامح الخرافة و الأساطير ، تلك في رأينا الجناية الكبرى على الدين ، جناية التاريخ على النص التي لخصها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعبارته الموجزة عن ضلال الأمم بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله ، والتي تنبّه لها جيل الصحابة في مجمله ، فامتنع عن تدوين الروايات اكتفاء بالقرآن و السنة المتواترة المستفيضة التي كانت عملية في معظمها، و التي كانت ضرورية بالفعل لتفصيل مجمل الكتاب ، و توضيح مشكله... و التي لم تخرج قط عن دائرة القرآن ذاته (١) .

كما عمل الصحابة بذلك النهي بعد وفاة النبي ص، فلم يكتفوا بالإمساك عن تدوين الحديث ، بل و تتبعوا ما دوّنه البعض من اجل الحفظ فأتلفوه ، إطاعة لرسول الله ، وامتثالا لوصيته في عدم الكتابة، و ثقة منهم بأن دين الله قد اكتمل ، وأن لا بيان للدين بعد بيان رب العالمين في كتابه المبين ((القرآن المبين)) كما علموا أن الزيادة في توضيح الواضح لا يعني غير النقصان، لأن الدين قد استغني عن الإضافة و التوضيح ، استغناء السلاءة عن التنقيح (٢) .

بعدما ترك اهل الريبة والنفاق في ارض عراء، ليس لهم فيها جنة يتحصنون بها. بعد أن تبين الرشد من الغي و الكفر والأيمان الي حدّ أن المنافقين لم يسعهم في عهد رسول الله حيال وضوح اوامر الإسلام وصراحتها ، غير دفع الزكاة بل وحمل السلاح والقتال معه والمخاطرة بالمهج كمهر يدفعونه من دمائهم و أموالهم لإثبات إسلامهم و التزامهم الظاهر بأوامر الدين قطعا للطريق على المشككين في «إسلامهم»، واذا ما حاول هؤلاء المنافقون ا المناورة و الإلتفاف على النصوص للتهرب من التكاليف الشرعية كانوا يلجئون « الى اعذار و افتعالات عليها مسحة من الشرعية مثل الإعتذار بانهم ليسوا محل تكليف اذ مناط التكليف الإستطاعة و هم غير مستطيعين { و قالوا لا تنفروا في الحر التوبة ٤٢ }, ثم الإعتذار بشدة الحرّ الذي جعله الشارع سببا في الترخيص و التخفيف، كما في الإبراد بصلاة الظهر { وقالوا لا تنفروا في الحرّ. التوبة ٨١ } والإعتذار كذلك بوقوع مفسدة تضيع معها مصلحة الجهاد و هو الإفتتان ببنات الروم { إئذن لي و لا تفتني} التوبة ٤٩, والإعتذار

وهذا هو ما حصل بالسيرة النبوية وسنة المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلم) والشواهد على ذلك لا تعد ولا تحصى يمكن ابرازها من خلال عدة اساليب ومنها :

اسلوب التزوير والتزييف والمنع للاحاديث الصحيحة للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن خلال تسلم زمام السلطة من قبل الحكام بحيث يصبح قوله وفعله كحجة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وفعله وبعدها يحدث ما هو اخطر من ذلك حيث يصبح مصدراً من مصادر التشريع الاسلامي.

للسُنّة النبوية عند المسلمين أهميتها لدورها التوضيحي أو التقييدي أو التخصيصي لبعض النصوص القرآنية. فكثير من آيات القرآن وردت مُجملة (٣) ، أو مُطلقة (٤) ، أو عامة (٥) ، فجاء قول النبي محمد أو عمله ليبيّنها أو يقيّدها أو يخصّصها. كما كان لتصرفات النبي محمد فيما لم ينزل فيه قرآنًا المرجع للمشرعين، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ٤﴾ [النجم:٣-٤] وقوله : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ

فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ٧﴾ الحشر:٧ ، لذا استوجب ذلك العناية بجمع الحديث وتدوينه.

وقد عمد بعض الصحابة مبكرًا إلى تدوين الحديث وجمعه بعد وفاة النبي محمد كابن عباس الذي كان يدور على الصحابة ليسألهم، ويكتب ما يحدثونه به من أحاديث سمعوها من النبي محمد(صلى الله عليه وآله وسلم). بل وأراد عمر بن الخطاب أن يكتب الحديث، فاستشار الصحابة في ذلك، فأشاروا عليه أن يكتبها، إلا أنه تراجع خشية أن يُكبّ الناس عليه، ويتركوا القرآن. لم يمض الكثير من الوقت حتى اعتنى التابعون بجمع الحديث وكتابته، وكذلك اهتم الخلفاء والأمراء الأمويون على المستوى الرسمي بجمعه، فأمروا بعض علماء المسلمين مثل أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابن شهاب الزهري بجمع الحديث.

من المآسي التي حلت بالإسلام هو تعرض سيرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وتحريفها تارة وحذف ما لا يتلاءم مع اهوائهم تارة اخرى ، حيث اتبع هؤلاء الحكام والسلاطين ووعاظهم والمنتفعين فهم اتبعوا سياسة تدخلية واساليب ملتوية في لوي عنق الاحاديث وتزوير الروايات والاحداث وخلط الاوراق من اجل المنافع الدنيوية الرخيصة ، وهذا هو ما حل بالسيرة النبوية وسنة المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلم)، والشواهد على ذلك لا تعد ولا تحصى يمكن ابرازها من خلال عدة اساليب ، ومنها : اسلوب منع تدوين الحديث النبوي والتحدث به.

فبعد وفاته (صلى الله عليه وآله وسلم) مباشرة ، وطبقاً للأحداث التاريخية ، فان الخليفة الاول ابا بكر كان من اوائل المعارضين لتدوين الحديث النبوي ، وفي هذا يقول الذهبي(٦): « ان الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم ، فقال : إنكم تحدثون عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) احاديث تختلفون فيها ، والناس بعدكم اشد اختلافاً ، فلا تحدثوا عن رسول الله ، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه « .

وفيما يرتبط بهذا النص ، فلو اخذنا قوله : « احاديث تختلفون فيها « ، فالملاحظ ان ابا بكر اخبر عن احاديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان الناس يختلفون فيها ، واذا لاحظنا ان الخلافات الواقعة في تلك الفترة محدودة ، واهم ما وقع بين الناس من الخلاف والنزاع والتخاصم هو موضوع الخلافة والامامة ، كما تتفق عليه كتب التاريخ والفرق(٧). اذ لم ينقل ان الناس اختلفوا في احكام الصلاة او الصوم او غير ذلك من العبادات او المعاملات ، فالاحاديث المختلف عليها التي توجب الخلاف الاشد انا هي تلك التي تمس نظام الحكم وتؤثر على سيطرة ، وهذا مما يدل على ان الهدف الاساس من منع تدوين الحديث هو منع تدوين الاحاديث التي تدل على خلافة امير المؤمنين علي عليه السلام وامامته من الانتشار الواسع بين الناس.

اما لو اخذنا من النص السابق عبارة : « بيننا وبينكم كتاب الله « ، فإن هذه الجملة خطرة للغاية ، إذ فيها دعوة علنا الى الاكتفاء بكتاب الله في مقابل الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وهي الدعوة التي حذر منها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، في احاديث كثيرة منها حديث (الاريكة)) لقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : « يوشك الرجل متكئاً على أريكته ، يحدث بحديث من حديثي، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله « (٨). وقد ابدى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) استياءه من قائل تلك الجملة بعبارات شتى ، مثل قوله : ((لا أعرفن)) و((لا ألفين))(٩).

ووقف امام هذا التيار جمع من الصحابة كأبي ذر الغفاري وسلمان الفارسي والمقداد اقتداء بإمامهم وسيدهم ومولاهم علي بن أبي طالب عليه السلام ، وعارضوا فكرة منع تدوين الحديث معارضة شديدة ، واكدوا ان للكتاب عدل وهم العترة الطاهرة لقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : « إني تارك فيكم الثقلين ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي : كتاب الله وعترتي أهل البيت « (١٠) ، وهذا يعني ان النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) عدَّ روايات أهل البيت (عليهم السلام)عدلاً للقرآن الكريم ، ومن هذه القاعدة نستطيع القول انه لا يمكن ان يكون الثقل الاصغر وهم (اهل البيت (عليهم السلام) « يخالفون الثقل الاكبر وهو القرآن الكريم».

وكانت الخطوة التنفيذية والاجرائية الاولى لحديث ابي بكر المار الذكر الذي يقضي بإقصاء الحديث النبوي والغائه هو احراقه الاحاديث كلها التي كانت قد كتبت سابقاً ، وذلك لأنه كان قلقاً من ان بعض هذه الاحاديث لم تكن قد

صدرت عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فقد روت عائشة ما نصه : « جمع ابي الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وكانت خمسمائة، فبات ليله يتقلب كثيراً ، قالت : فغمني فقلت : أتتقلب لشكوى او لشيء بلغك ؟ فلما اصبح قال لي : أي بنية ، هلمي الأحاديث التي عندك فجئته بها فاحرقها « (١١).

فماذا يعني جمع الحديث ثم حرقه ، وقد كان الناس يأملون من القيادة الجديدة وضع نظام صارم يحفظ الحديث النبوي بعدما خلف النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) تراثاً يعد نظاماً عاماً لحياة المسلمين ، ودستوراً دائماً للدولة الفتية ، وهل ثمة دواع تدفع القيادة الجديدة الى اتخاذ مثل هذه المبادرة الغريبة التي مازالت دوافعها مجهولة حتى الان !.

واستمر من التحدث باحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) او نشر اخبار سيرته حتى ايام الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، الذي اعتمد الاسلوب نفسه الذي اعتمده الخليفة الاول في المنع عن التحدث بهذه الاحاديث ، قال قرضة بن كعب(١٢) : « بعثنا عمر بن الخطاب وشيعنا الى موضع قرب الكوفة يقال له صرار(١٣) ، وقال : أتدرون لم شيعتكم او مشيت معكم ؟ ، قال : قلنا نعم ، لحق صحبة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) او نحن اصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ولحق الانصار ، قال عمر : لكني مشيت معكم لحديث اردت ان احدثكم به فأردت ان تحفظوه لمشاي معكم ، انكم تقدمون على قوم او تأتون قوماً تهتز السنتهم بالقرآن اهتزاز النحل او للقرآن في صدورهم هزيز المرجل او لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فاذا رأوكم مدوا إليكم أعناقهم ... فأقلوا الرواية عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وانا شريككم ، او فلا تصدوهم باحاديث عن رسول الله وانا شريككم ، قال قرضة : فما حدثت بعده حديثاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) « (١٤).

ولما أكثر ابو هريرة الرواية عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سأله بعض المسلمين : « أكنت تحدث في زمن عمر هكذا ؟ قال : لو كنت أحدث في زمان عمر بمثل ما احدثكم لضربني بالمنخفقة « (١٥).

وجاء عن الخليفة عمر انه لما حدث أبي بن كعب(١٦) عن بيت المقدس واخباره ، انتهره عمر بن الخطاب ، وهمَّ بضربه ، فاستشهد بجماعة من الانصار ، ولما شهدوا بانهم سمعوا الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) تركه ، فقال له أبي بن كعب : « أتتهمني على حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ؟! فقال : يا ابا المنذر ، والله ما اتهمك ، ولكني كرهت ان يكون الحديث عن رسول الله ظاهراً « (١٧).

ومن ذلك يظهر إنهم لم يفسحوا المجال للرواية عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وحرصوا على تقليلها ، وقد تذرعوا لذلك بالسببين التاليين :

١. مخافة انتشار الكذب على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) .

٢. التخوف من انشغال الناس بالحديث وهجر القرآن.

وهذين السببين يعدان سببين واهيين جداً ، لان انتشار الكذب على الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) يكثر كلما بعدت المسافة الزمنية بينه وبين معاصريه حيث ستنشأ الحاجة لاحقاً لكتابة حديثه ، والسبب الثاني يعد اكثر هشاشة من الاول حيث ان القرآن كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا يمن ان يرقى كلام البشر الى مستوى الخالق عز وجل ، اما الدوافع الصحيحة التي تكمن وراء هذا التدبير ، فليس بالبعيد بل من المؤكد ان وراءه غايات واهداف سياسية وسلطوية وهذه الغايات هي التي فرضت نفسها عليهم بالتشدد في الرواية والتضييق على الرواة مخافة ان ينتشر بين الناس ، وفي خارج العاصمة ، ما ورد في فضل خصومهم السياسيين الذين ابعدوا بالأمس القريب عن الخلافة بحجة ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ترك امرها الى الامة لتختار بنفسها من تريد ان تختاره ومهما يكن الحال فقد كان من نتيجة ذلك ان كثر الوضع والاختلاق والتدليس على احاديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وتفرقت الامة الى فرق ومذاهب وصراعات وفتن لازالت مستمرة الى اليوم.

وقد حفظ التاريخ ان الخليفة عمر بن الخطاب قال لابي ذر ، وعبدالله بن مسعود ، وأبي الدرداء : ما لهذا الحديث الذي تفشون عن محمد ؟(١٨).

وذكر الخطيب البغدادي(١٩) : أن عمر بن الخطاب بلغه أن في ايدي الناس كتباً ، فاستنكرها وكرهها ، وقال : « ايها الناس انه قد بلغني انه قد ظهرت في ايديكم كتب ، فأحبها الى الله أعدلها وأقومها ، فلا يبقين احد عنده كتاب الا اتاني به فأرى فيه رأيي ، قال: فظنوا أنه يريد ينظر فيها ويقوّمها على أمر لا يكون فيه اختلاف ، فاتوه بكتبهم ، فاحرقها بالنار ، ثم قال : أمنية كأمنية اهل الكتاب»(٢٠).

ومما يدل على ذلك ان الخليفة الثاني فرض الاقامة الجبرية على بعض الرواة في الحديث ، يقول الذهبي : « ان عمر بن الخطاب حبس ثلاثة : عبدالله بن مسعود ، وابا الدرداء ، وأبا مسعود الانصاري ، وقال لهم : أكثرتم الحديث عن رسول الله» (٢١).

يقول احمد الميانجي : « نعم هذه الآراء كلها لاحداث السياسة الوقتية سدَّت على الامة ابواب العلم ، واوقعتها في هوة الجهل ومعترك الاهواء ، وان لم يقصدها الخليفة لكنه تترس بها يوم ذاك ، وكافح عن نفسه قمم المعضلات ونجا بها عن عويصات المسائل ، وبعد نهي الامة المسلمة عن علم القرآن وابعادها عما في كتابها من المعاني الفخمة والدروس العالية من ناحية العلم والادب والدين والاجتماع والسياسة والاخلاق والتاريخ وسد باب التعلم والاخذ بالأحكام والطقوس ما لم يتحقق ويقع موضوعها والتجافي عن التهيؤ للعمل بدين الله قبل وقوع الواقعة ، ومنعها عن معالم السنة الشريفة ، والحجر عن نشرها في الملأ ، فبأي علم ناجع ، وبأي حكم ، وحكم تترفع وتتقدم الامة المسكينة على الامم ، وبأي كتاب ، وبأي سنة تتأدى لها سيادة العالم التي أسسها لها صاحب الرسالة الخاتمة ؟ فسيرة الخليفة هذه تعد ضربة قاضية على الاسلام وعلى امته وتعاليمها وشرفها وتقدمها وتعليمها علم بها او لم يعلم « (٢٢).

وعلى كل حال فإن منع الخليفة عمر بن الخطاب نشر احاديث الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) مطلقاً اوقع الامة الاسلامية في امر عظيم ، والسؤال هنا ماذا اراد الخليفة من قوله : « اقلوا الرواية عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، الا فيما يُعمل به « (٢٣) ومنعه الصحابة من مغادرة المدينة.

والحقيقة ان مسألة منع الخليفة عمر بن الخطاب من تدوين السنة النبوية او التحدث بها تعد من اكثر المسائل المستغربة والمثيرة للتساؤلات ، ذلك انه لا يخفى على احد اهمية تدوين احاديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، لانها ستكون اكثر صدقاً وسلامة من حالة تدوينها في عصور متأخرة ، وقد تناقلتها ألسنة كثيرة على إمتداد أجيال عديدة ، لاسيما بعد تلك الحروب الطاحنة بين المسلمين أنفسهم واستشراء العداء بينهم وانتشار ظاهرة الوضع في الاحاديث لمدح فريق وذم آخر ، او لوضع الفضائل والمبالغة فيها لفريق ، وطمسها والتقليل منها لفريق آخر(٢٤).

وعن اهمية السنة النبوية يقول العلامة الاميني(٢٥) : « هل خفي على الخليفة ان ظاهر الكتاب لا يغني الامة عن السنة ، وهي لا تفارقه حتى يرد على النبي الحوض ، وحاجة الامة الى السنة ، لا تقل عن حاجتها الى الكتاب ، والكتاب كما قال الاوزاعي : « هو احوج الى السنة من السنة الى الكتاب « (٢٦) وذلك ان في السنة ما يوضح متشابه القرآن ويبين مجمله ، ويخصص عامه ، ويفيد مطلقه ، ويوقف أولي الالباب على كنهه، فيحفظها حفظه ، وبضياعها ضياع الكثير من أحكامه(٢٧).

يقول السيد جعفر مرتضى العاملي : « ان الخليفة كان ينهى عن الحديث عن سيرة الرسول الاعظم (صلى الله عليه وآله وسلم)بما فيها من كرامات باهرة ، ومعجزات ظاهرة لأناس باعيانهم ، كما انهم لا يريدون ان يظهر ما جرى في الغزوات والسرايا ، ولا ذكر من فرَّ في المواطن الكثيرة ، ومن ظهر نفاقه او تجلت بعد قتل عمر بن ود فضائله وكراماته ، مثل فتح باب خيبر ، وهزيمة جيش الاحزاب ، ورد جيوش الشرك ، بالخيبة والخسران ، في بدر ، وأحد ، وحنين ، وقريظة

، والنضير ، وذات السلاسل ، وسائر ما تضكم من فضائل لأشخاص ومثالب لأخرين ، وكذلك المواقف التي اكدت على ولاية اهل البيت عليهم السلام ، ونصب علي عليه السلام اماماً وخليفة من بعد رسول الله) (كما جرى في يوم الدار ، وفي عرفات، والغدير ، الى غير ذلك « (٢٨).

واستمر المنع من التحدث بحديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ومنع تدوينه حتى ايام الخليفة الثالث عثمان بن عفان الذي صعد المنبر ثم قال : « لا يحل لاحد ان يروي حديثاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا عهد عمر» (٢٩) وهذا النص يدل على أن المنوع في زمن عثمان ، هو الممنوع في زمن وعهد ابي بكر وعمر بن الخطاب.

كانت خلافة عثمان بن عفان التي استمرت اثنتي عشرة سنة من أسوأ الازمنة واتعسها في تاريخ الاسلام ، وذلك لما وصلت اليه فيها الاهواء .كحب الدنيا وقهر الاخرين والظلم . الى اعلى مراتبه حيث أنه اعطى حقوق الضعفاء والمساكين وسلم بيت المال لشرذمة ليست لهم أي فضيلة وصلة بالدين ، سوى انهم قرابة الخليفة وعشيرته ، وملازمي بلاطه ، فاكتنزوا الملايين ، وعاشوا مرفهين ، وبنوا القصور المشيدة ، وفي جوارهم من المسلمين من كان يتضور جوعاً ، وأما المتقون الصالحون من اصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقد ازيحوا عن تصدي المناصب المهمة والقضاة وادارة الحكومة ، وحل مقامهم آخرون مستهترون . مثل الوليد بن عقبة اخو عثمان من امه، ومروان بن الحكم . ولان المتقون لم يتماشوا ولم يداهنوا السياسة المتخذة والحاكمة آنذاك ، ودأبوا على قراءة القرآن وترتيله ورواية احاديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وتبليغها للناس ، وهذا مما لا يرتضيه النظام الحاكم والسيرة العثمانية وسياسة حكمه ؛ لان هذه الامور هي على نقيض سياسة الخلافة الحاكمة(٣٠) ، ولذلك تعرضوا للهتك ، فمنهم من نفي الى البوادي ، واقصي عن المجتمع ، ومنهم من سجن وتعرض للتعذيب الجسدي والروحي وغيره ، وهذا علاوة على منع الخلافة في زمن عثمان من نقل احاديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ومخالفتهم للقرآن المجيد ، فنفي الصحابي الجليل والزاهد في الدنيا أبي ذر الغفاري الى الشام ، ومنها الى صحراء الربذة(٣١) ، وضرب الصحابي عبدالله بن مسعود والاعتداء عليه في وسط المسجد حتى كسر ضلعه(٣٢) ، وضرب عمار بن ياسر الى درجة الاغماء(٣٣) ، وكذلك الاعتداء ونفي واهانة العشرات من الصحابة والمسلمين الاوائل ، كل هذا نتيجة سياسة عثمان وديدنه الى أن آل الأمر به ان يرقى المنبر ويعلن للناس منعه اياهم رواية كل حديث لم يسمع به، فقال : « لا يحل لاحد ان يروي حديثاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم اسمع به في عهد ابي بكر ولا في عهد عمر» (٣٤) وهكذا اشتد الوطيس على نقل الاحاديث وروايتها حتى وصل ذروته.

ويظهر ان في هذا العصر ما رواه الدارمي وغيره : « ان ابا ذر كان جالساً عند الجمرة الوسطى وقد اجتمع الناس يستفتونه ، فاتاه رجل فوقف عليه ، ثم قال : ألم تنه عن الفتيا ؟ فرفع راسه اليه ، فقال : أرقبت أنت علي ؟ لو وضعتم الصمصامة على هذه واشار الى قفاه ثم ظننت اني انفذ كلمة سمعت من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل ان تجيزوا على لانفذته»(٣٥).

وهذا النص يؤكد اصرار الصحابي الجليل على قول الحق مهما كانت النتيجة ، هذه امثلة مما كان في عهد الخلفاء والثلاثة من الحظر على الصحابة في نشر احاديث الرسول الاعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) .

الاحتجاج بكتابته (صلى الله عليه وآله وسلم) ، بعد أن طرح احتمال الهجر في حقّه. وهذا ما جعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ينصرف عن الكتابة بقوله «قوموا ولا تنازعوا عندي فإنّه لاينبغي عند النبيّ التنازع» فالمنع عن التدوين هنا جاء لمنع التصريح بخلافة العترة.

وأمّا المنع عن التدوين لاحقاً فقد جاء على أثر اختلاف آرائه مع أقوال رسول الله. ومعنى هذا أنّ المنع كان له بُعدان:

١ . بُعد سياسيّ.

٢ . بُعد تشريعيّ.

ونحن نرجّح أنّ يكون سبب المنع مضافاً إلى ما قاله الإخوة الأعلام في السبب السابع هو تأسيس الخليفة لفكرة (رأيٌ رأيتُه)، والسماح بتعدّديّة الآراء ليسدّ به العجز الفقهيّ الذي كان يوقّعه في حرج شديد.

إنّ الناس كانوا يعلمون أنّ المشرّع هو الله ورسوله، فكانوا لا يريدون أخذ الأحكام إلاّ ممّن اختصّ بالنبيّ، وعلم جميع أسرار التنزيل والتأويل. ومن جهة أُخرى: كانت القضايا تُلزم الخليفة أن يفتي طبق الرأي، بعيداً عن النصوص، فاضطرّ للاجتهاد، ثمّ السماح للآخرين بالاجتهاد لكي يُعْذَر هو في اجتهاده فلا يظلّ وحيداً منفرداً فيما ابتدعه، ثمّ جدّ في حصر الإفتاء بنفسه وبسابقه لكنّ عثمان لم يرتضِ ذلك كما رأيت.

ب . عرفت أنّ الشيخين لم يدّعيا أنّهما قد عرفا جميع المسائل الصادرة عن رسول الله، بل إنّهما كانا يُفتيان طبق الرأي، فجاء عن أبي بكر في الكلالة: « إن أصبتُ فمن الله، وإن أخطأتُ فمنّي ومن الشيطان» (٣٦). وكانا يسألان الصحابه عمّا خفي عليهما من أحكام الرسول، ثمّ إنّهما أخذا بكلام الصحابة وأقرّا ذلك حتّى لتلك المرأة التي خطّأته بكونها أفقه منه!

والأحكام التي خَفِيت عليهما لم تكن قليلة، ولا تنحصر في مسألة ومسألتين حتّى يمكن البحث عن مخرج من مخارج التأويل، في حين أنّك عرفت وجود حكم تلك المسائل عند الآخرين من الصحابة، فتارة كان حكم رسول الله عند معاذ، وأُخرى عند حذيفة، وثالثة عند ابن مسعود .

اما ما ورد عن نسخ الكتابة».. فلا يستقيم مع الحقائق التالية :

أوّلا: إستدلال الصحابة و على رأسهم ابو سعيد الخدري بالنهي بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) .

ثانيا: عدم تدوين الصحابة للأحاديث طوال عهدهم الذي امتد الى نهاية المئة الأولى و تخص بذلك موقف الخلفاء الراشدين .

ثالثا : ثم ان القول بنسخ حديث ابي سعيد و هو صحيح مروي في البخاري و مسلم ولدى اصحاب السنن و المسانيد يقتضي اصوليا وجود احاديث في نفس قوتها الإسنادية يستحيل الجمع بينها و بينه بوجه من الوجوه و هذا متعذر

رابعا: أما مسألة الخوف من اختلاط الأحاديث بالقرآن، فهي فضلا عن كونها تحكّمية و ظنية لا دليل عليها، مردودة من ناحيتين، الأولى :ان الأحاديث بالإجماع ليست من جنس القرآن المعجز في بيانه اللفظي و لا محتواه الموضوعي، والقول بذلك مناقض لإعجاز البلاغة القرآنية .أما الثانية: فهي فصاحة جيل الصحابة كعرب يصعب في حقهم افتراض العجز عن التمييز بين كلام الله السماوي المعجز و كلام البشر ... هذه هي الحجة الرئيسية التي تستند اليها المنظومة السلفية في تبرير فعلتها التدوينية، و هي كما رأينا حجة واهية لا تصمد امام النقد (٣٧).

أما كيف نعرف ما أجمله القرآن الكريم من ناحية العبادات فتتكفل بشرحه « سنته العملية التطبيقية كما في الصلاة و الزكاة و الحج و بعض هيئات السلوك مما شاعت شهرته بين الناس و انتقل بينهم ثم عنهم بطريق التواتر شأنه في ذلك شأن القرآن»(٣٨) .

الخاتمة

بعد عرض الاسباب التاريخية لتعرض احاديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وسنته الشريفة الى المنع والتزوير والتزييف وقلب الحقائق لصالح الحاكم عن طريق الوعاظ والاقلام المأجورة بعد ان مهدت لهم الطرق والاساليب وسدت الابواب في وجوه العاملين من اهل الضمائر الحية ، يبرز لنا دور اهل البيت (عليهم السلام) في التصدي لهذا التأسيس الاموي الضال لنشر افكار ومفاهيم المشروع المحمدي الصحيح عن طريق ابراز دورهم الفكري والتثقيف والعلمي

الواسع والابتعاد عن كونهم عليهم السلام انهم قادة سياسيين ، فهم ابعد ما يكونوا عن طلب السلطة في كل ادوار حياتهم ؛ لان السلاطين في كل زمان وكل مكان لديهم القدرة على تزييف الحقائق لصالحهم كونهم يمتلكون القوة القمعية والمال ، فلا ينجر الباحث لهذا الاطار ويجب عليه التأكد من الروايات السلطوية التي اختلقتها لتبرير افعالها.

ستمرت عملية جمع وتدوين الحديث وتصنيفه وترتيبه حتى نهاية القرن الخامس الهجري ، ثم انتقل إلى مرحلة أخرى وهي مرحلة «نقد الحديث» تصحيحًا وتضعيفًا، ونقد رجاله تجريحًا وتعديلاً، وتناول المتن شرحًا وانتخابًا، لما جمعه الأولون من مؤلفات في القرون الخمسة الأولى، فجمعوا شتات الأقوال النقدية حول الحديث المروي عند الأولين من تعليل للمتن وتجريح وتعديل للرواة ووصل وإرسال وانقطاع للسند. فنتج عن ذلك أن أكثروا من كتب مصطلح الحديث التي رتّبوا فيها الحديث وهذّبوه وتناولوه بالشروحات. والله ولي التوفيق.

الهوامش :

(١) عبد الجواد يس ،السلطة في الإسلام ،ص ٢٣٩ تذكرة الحفاظ ، ج١ ، ص٥.

(٢) الشهرستاني ، الملل والنحل ، ج١ ، ص٢٢ ؛ محمد رضا الجلالي ، تدوين السنة الشريفة ، ص٤٢٣.

(٣) مثل عربي و السلاءة الشوكة و هي في غاية الملاسة وكل محاولة للمزيد من جعلها ملساء اكثر تؤدي الى حدوث خدوشات و نيوءات تذهب بملاستها .

(٤) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، ج١ ، ص٦ ؛ السمعاني ، ادب الاملاء والاستملاء ، ص١٠.

(٥) الخطيب البغدادي ، تقييد العلم ، ص٤٩ ؛ السيد الجلالي ، تدوين السنة الشريفة ، ص٤٢٥.

(٦) الكليني ، الكافي ، ج١ ، ص٦٩.

(٧) الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، ج١ ، ص٥.

(٨) قرضة بن كعب الانصاري احد بني الحارث من الخزرج حليف لبني عبد الاشهل ويكنى ابا عمرو احد العشرة من الانصار الذين وجههم عمر بن الخطاب الى الكوفة ، ومات بها في خلافة علي (ع). ينظر : ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج٦ ، ص١٧.

(٩) صرار : موضع على بعد ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق. ينظر : ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج٣ ، ص٣٩٨.

(١٠) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج٦ ، ص٧ ؛ الدارمي ، سنن الدارمي ، ج١ ، ص٨٥ ؛ ابن عبد البر ، جامع بيان العلم ، ج٢ ، ص١٢٠.

(١١) الصنعاني ، المصنف ، ج١١ ، ص٢٦٠.

(١٢) ابي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن عمر بن مالك النجار ، وكان يكتب الحديث في الجاهلية قبل الاسلام ، وكان يكتب في الاسلام الوحي لرسول اله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، مات في خلافة عثمان بن عفان. ينظر : ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج٣ ، ص٤٩٨ وما بعدها.

(١٣) ابن عساكر ، تاريخ مدينة دمشق ، ج٢٦ ، ص٣٧١.

(١٤) المتقي الهندي ، كنز العمال ، ج١٠ ، ص٢٩٢.

(١٥) تقييد العلم ، ص٥٢.

(١٦) ينظر : الشيخ السبحاني ، موسوعة طبقات الفقهاء ، ص٨٩.

(١٧) تذكرة الحفاظ ، ج١ ، ص٧.

(١٨) مكاتيب الرسول ، ج١ ، ص٦٤٢.

(١٩) الصنعاني ، المصنف ، ج١١ ، ص٢٦٠ ؛ الحر العاملي ، وسائل الشيعة ، ج١ ، ص١١.

(٢٠) اسعد وحيد القاسم ، ازمة الخلافة والامامة ، ص٨٦.

(٢١) الشيخ الاميني ، الغدير ، ج٦ ، ص٢٩٥.

(٢٢) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم وفضله ، ج٢ ، ص١٩١ ؛ القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ج١ ، ص٣٩.
(٢٣) عبد الحسين شرف الدين ، النص والاجتهاد ، ص١٤٣.
(٢٤) الصحيح من سيرة النبي الاعظم (ص) ، ج٢ ، ص٢٣٤.
(٢٥) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج٢ ، ص٣٣٦ ؛ ابن عساكر ، تاريخ مدينة دمشق ، ج٣٩ ؛ ص١٨٠ ؛ المتقي الهندي ، كنز العمال ، ج١٠ ، ص٢٩٥.
(٢٦) الشيخ محمد صادق النجمي ، اضواء على الصحيحين ، ص٥١.
(٢٧) القاضي النعمان ، شرح الاخبار ، ج٢ ، ص١٦٨.
(٢٨) ادريس الحسني ، لقد شيعني الحسين ، ص١٩٨.
(٢٩) ابن قتيبة ، الامامة والسياسة ، ج١ ، ص٣١٣.
(٣٠) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج٢ ، ص٣٣٦.
(٣١) سنن الدارمي ، ج١ ، ص١٣٢.
(٣٢) عبد الجواد يس من ص ٢٣٦الي ص ٢٤٤
(٣٣) عبد الجواد يس من ص ٢٣٨
(٣٤) الشيخ محمد صادق النجمي ، اضواء على الصحيحين ، ص٥١.
(٣٥) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم وفضله ، ج٢ ، ص١٩١ ؛ القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ج١ ، ص٣٩.
(٣٦) ابن قتيبة ، الامامة والسياسة ، ج١ ، ص٣١٣.
(٣٧) الصنعاني ، المصنف ، ج١١ ، ص٢٦٠ ؛ الحر العاملي ، وسائل الشيعة ، ج١ ، ص١١.
(٣٨) الشهرستاني ، الملل والنحل ، ج١ ، ص٢٢ ؛ محمد رضا الجلالي ، تدوين السنة الشريفة ، ص٤٢٣.

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

أولاً : المصادر الأولية:

الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ/١٠٧٢م)

(١) تقييد العلم ، تحقيق : سعد عبد الغفار علي ، ط١ ، (دار الاستقامة ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م) .

الدارمي ، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام (ت٢٥٥هـ/٨٦٨م)

(٢) سنن الدارمي ، تحقيق: محمد أحمد دهمان ، ط١ ، (مطبعة الاعتدال ، دمشق ، ١٣٤٩هـ/١٩٢٩م).

الذهبي ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ/١٣٤٧م)

(٣) تذكرة الحفاظ ، (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م).

ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع الزهري البصري (ت٢٣٠هـ/٨٤٥م)

(٤) الطبقات الكبرى ، (دار صادر ، بيروت ، د.ت).

السمعاني ، أبو سعيد عبد الكريم التميمي (ت٥٦٢هـ/١١٦٧م)

(٥) أدب الإملاء والاستملاء ، تحقيق : سعيد محمد اللحام ، ط١ ، (دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م) .

الشهرستاني ، أبو الفتح ، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (ت٥٤٨هـ/١١٥٣م)

(٦) الملل والنحل ، تحقيق: محمد سيد كيلاني ، (دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، د.ت).

الصنعاني ، أبو بكر عبد الرزاق همام (ت٢١١هـ/٨٢٤م)

(٧) المصنَّف ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، (منشورات المجلس العلمي ، بيروت ، د.ت).

ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد الأندلسي (ت٤٦٣هـ/١٠٧٠م)

(٨) جامع بيان العلم وفضله ، (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).

ابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله (ت٥٧١هـ/١١٧٦م)

(٩) تاريخ مدينة دمشق ، تحقيق : علي شيري ، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

ابن قتيبة الدنيوري ، ابو محمد عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ/٨٨٩م)

(١٠) الامامة والسياسة ، تحقيق : علي شيري ، منشورات الشريف الرضي ، (قم ، د.ت).

القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت٦٧١هـ/١٢٧٣م)

(١١) الجامع لأحكام القرآن ، ط٢ ، (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

الكليني ، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق (ت٣٢٩هـ/٩٤١م)

(١٢) الكافي ، تحقيق : علي أكبر الغفاري ، ط٣ ، (مطبعة حيدري ، طهران ، ١٣٨٨هـ/ ١٩٧٨م).

ابن ماجة ، أبو عبد الله محمد ين يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ/٨٨٦م)

(١٣) سنن ابن ماجة ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط١ ، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت).

المتقي الهندي ، علاء الدين علي بن حسام (ت٩٧٥هـ/١٥٦٧م)

(١٤) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، تحقيق : الشيخ بكري حياني ، (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

القاضي النعمان ، أبو حنيفة بن محمد بن منصور التميمي المغربي (ت٣٦٣هـ/٩٧٣م)

(١٥) شرح الأخبار ، تحقيق: محمد الحسيني الجلالي ، (مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ، قم ، د.ت) .

ياقوت الحموي ، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ/١٢٣٨م)

(١٦) معجم البلدان ، (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

ثانياً : المراجع الحديثة:

الأحمدي ، الميانجي

(١٧) مكاتيب الرسول ، ط١ ، (دار الحديث ، قم ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) .

الأميني ، عبد الحسين أحمد النجفي

(١٨) الغدير في الكتاب والسنة ، الوضاعون وأحاديثهم ، ط٤ ، (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م).

الجلالي ، السيد محمد رضا

(١٩) تدوين السنة الشريفة ، ط٢ ، (مطبعة مكتبة الاعلام الإسلامي ، قم ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

السبحاني ، الشيخ جعفر

(٢٠) موسوعة طبقات الفقهاء ، ط١ ، (مطبعة اعتماد ، قم ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

العاملي ، جعفر مرتضى

(٢١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (ص) ، ط٤ ، (دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

القاسم ، أسعد وحيد

(٢٢) أزمة الخلافة والإمامة وآثارها المعاصرة ، (الغدير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) .

المغربي ، ادريس الحسني

(٢٣) لقد شيعني الحسين ، ط١ ، (منشورات انوار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

الموسوي ، عبد الحسين شرف الدين

(٢٤) النص والاجتهاد ، ط١ ، (مطبعة سيد الشهداء ، قم ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م).

النجمي ، محمد صادق

(٢٥) أضواء على الصحيحين ، ترجمة: يحيى كمال البحراني ، ط١ ، (مطبعة باسدار إسلام ، قم ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

فلسطين